العدد (2239) السنة التاسعة - الثلاثاء (6) أيلول 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كركوك تنهض بمكوناتها من دون مساعدة واشنطن

كريم رجع من المنفى بعد ٣٥ عاماً ليعيد إعمار مدينته الأم

الأميركيون ينظرون إلى المدينة مثالاً للديمقراطية الهشة

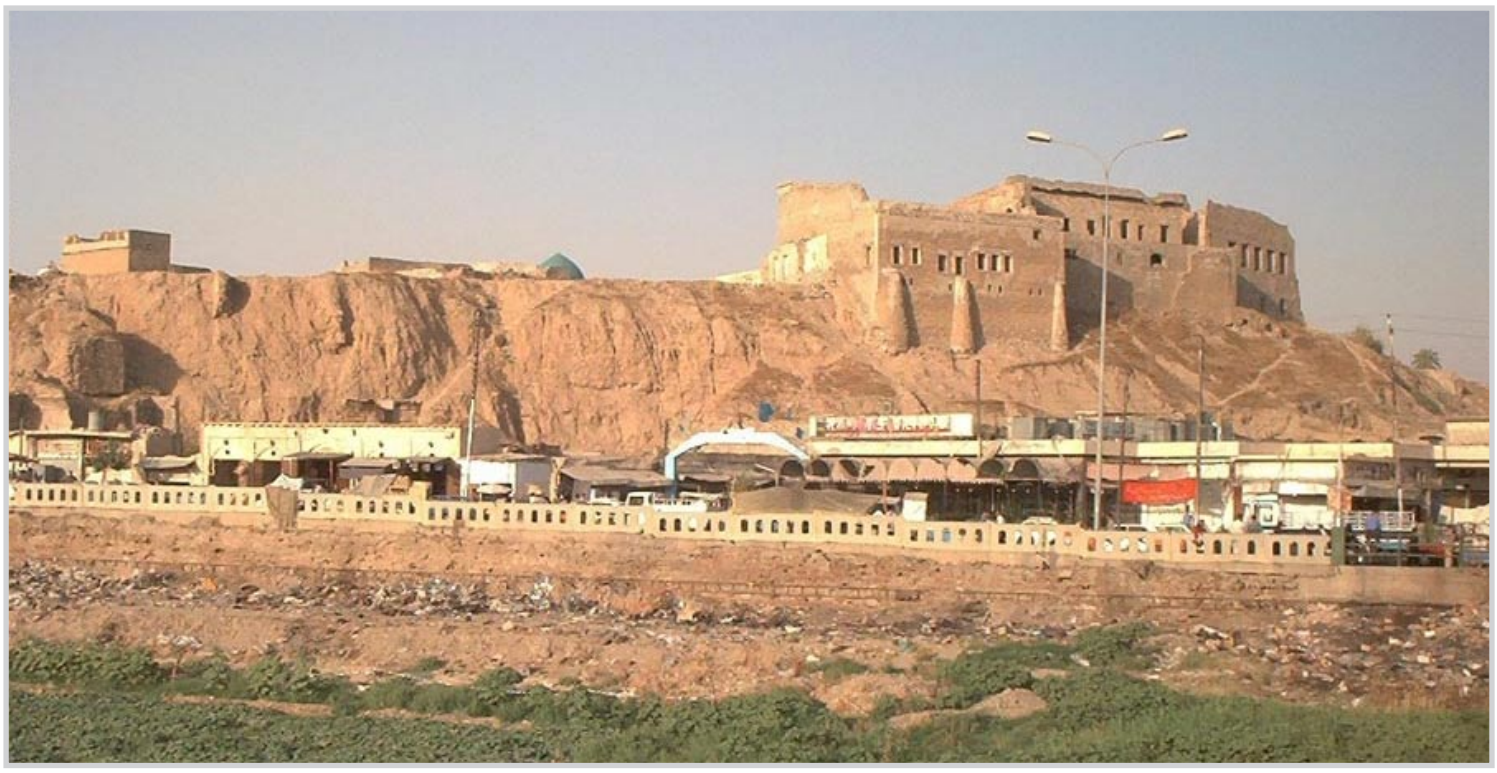

□ عن: الواشنطن بوست

في احد أيام الصيف العراقي الحار صعد نجم الدين كريم، محافظ كركوك، إلى سيارته المدرعة متجها إلى شارع الجمهورية وسط مدينة كركوك في جولة يتفقد خلالها المحال التجارية في قلب هذه المدينة النفطية المتربة.

يقول كريم "امنحوا كركوك مزيدا من الوقت و سترون كيف يعود شارع الجمهورية إلى ما كان عليه أيام كنا صغارا، واحة من المقاهي و صالات السينما تذوب فيها المجاميع العرقية و تعيش بسلام". قبل أكثر من عام، كان كريم يعمل طبيب أعصاب متمرس في ضواحي واشنطن، يعيش مع زوجته في منزل فخم في منطقة سيلفر سبرينك.

بعد ٣٥ سنة قضاها في الولايات المتحدة، قرر كريم العودة إلى العراق بعد أن لاحظ إن القوات الأميركية تحرز تقدما تجاه إعادة الإعمار، وبعكس غيره الذين اندفعوا لتقديم المساعدة في العراق خلال أيام الحرب الأولى، فان كريم يمثل جيلا جديدا عائدا من المنفى يكسب دعم أبناء بلده من دون إسناد من الجيش الأميركي. لقد عاد لتصحيح الأخطاء في مدينته الأم في وقت كان فيه مستقبل كركوك مبهما ومضطربا كما هو العراق. في ذلك اليوم الحار، راح كريم يتمشى في الشارع الضيق تحيط به حمايته، بينما ظل أصحاب المحال يحدقون به.

في الموقع الذي اغتال فيه المتطرفون عشرة من أفراد الشرطة و السياسيين هذه السنة و خطفوا ٤٥ من أثرياء المدينة، كان التوتر واضحا في السوق المفتوح. في هذه المدينة تغلي التوترات العرقية التي تعود إلى قرون مضت. القوات الأميركية –٤،٥٠٠ مقاتل– التي ساعدت في حفظ السلام بين الأعراق الثلاثة الرئيسية للمدينة، الكرد والعرب والتركمان، في طريقها إلى الخروج منها.

يقول المسؤولون الأميركان بان كركوك ستستمر مراقبتها بصورة دقيقة في الشهور القادمة كنموذج للديمقراطية الهشة في البلاد. ويقول بعض الخبراء إذا ما انحدر العراق إلى الفوضى بعد مغادرة الأميركان، فان نقطة انقسامه ستكون كركوك. تقول زوزان زوجة نجم الدين "زوجي لم يطلب رأيي بخصوص العودة إلى العراق، وإنما أراني تذكرة السفر و غادر، منذ زواجي منه كنت اعلم انه سيعود للعراق". كان كريم معروفا بضغوطه على الكابيتول هيل من اجل قضايا الكرد على مدى عقود و قد أسس المعهد الكردي في واشنطن.

بقيت زوجته في الولايات المتحدة لحين إكمال ابنها الأصغر دراسته في جامعة ماريلاند. عاد كريم إلى العراق عام ٢٠١٠، و فاز بمقعد في البرلمان ممثلا عن كركوك التي ترعرع فيها مع عشرة من أخوته. تم تعيينه محافظا في الربيع الحالي. يقول كريم في مقابلة في مبنى المحافظة "بعد عدة زيارات قمت بها خلال الحرب، أدركت باني استطيع فعل المزيد". يقضي كريم أيامه متنقلا بين المصالح المتضاربة للمجاميع العرقية المتنافسة و هو يحاول إعادة المدينة التي دمرتها سنوات الحرب الثمانية يتناول عشاءه وحيدا في مجمع مليء بالحرس تحيطه الجدران الكونكريتية، و يعيش في المنزل الوحيد الآمن والذي كان يوما ما يعود إلى علي حسن المجيد، ابن عم صدام، و المعروف بـ"علي الكيمياوي" بسبب هجمات الغاز السام التي أمر بها ضد المواطنين الكرد.

■ ترجمة المدى

استطلاع حكومي يظهر امتعاض الشارع من المحاصصة السياسية

٣٩،٥ بالمئة من أهالي بغداد يؤكدون عدم كفاية مهلة الـ ١٠٠ يوم

□ بغداد/ المدى

أظهر استطلاع للرأي أجرته دائرة شؤون المواطنين في مجلس الوزراء، أمس الاثنين، أن ٤٤٪ من المواطنين يتطلعون لتطبيق خطة مئة يوم جديدة لجميع الوزارات والدوائر الحكومية لتحسين أدائها، فيما أكد المواطنون أن معوقات المحاصصة السياسية تجعل من مهلة المئة يوم غير كافية لإنجاز أي شيء. وجاء في الاستطلاع والذي حصلت "المدى" على نسخة منه، الذي شمل عينة عشوائية لـ(٥٠٦) مواطن وزعت على جميع قواطع العاصمة بغداد وبواقع ٥٢٪ من إجمالي العينة لقاطع الكرخ، و٤٨٪ لقاطع الرصافة "تفضيل ما نسبته ٤٤٪ من المواطنين لتطبيق خطة مئة يوم جديدة لجميع الوزارات والدوائر الحكومية".

وأكد الاستطلاع أن "٣٩،٥٪ من المستطلعين رأوا عدم كفاية مهلة المئة يوم لتقديم برامجها، فيما يرى ٣٩٪ منهم أنها مهلة كافية لبعض الوزارات والهيئات دون الأخرى".

وأشار الاستطلاع أن "المستطلعين وهم من الموظفين والعاملين في القطاع الخاص والمتقاعدين وأساتذة جامعيين وطلبة الكليات وربات البيوت وغيرهم، أكدوا حاجة البنية التحتية إلى أكثر من مئة يوم، كما يعتقد بعضهم أن المهلة كافية فقط لتقديم خطة سنوية وطرح المعوقات التي تعترض العمل". وفيما يتعلق بآراء المواطنين عن الملفات القابلة للإنجاز خلال فترة المئة يوم، أظهرت نتائج الاستطلاع أن "٤٩٪ من المواطنين يعتقدون أن الفترة كافية لتوفير مياه الإسالة، ويعتقد ٦٨٪ منهم بأنها كافية لنظافة المدينة، فيما يرى ٥١٪ أن المئة يوم كافية لتوفير مفردات البطاقة التموينية، مؤكدا أن ٤٧٪ من المستطلعين يعتقدون أن المهلة غير كافية أبدا لتوفير الكهرباء الوطنية، ويرى ٥٣٪ منهم أنها غير كافية لإكساء الشوارع والأرصفة، فيما يعتقد ٤٥٪ منهم أن المهلة كافية لتوفير خدمات صحية".

وعن أسباب رؤية المواطن عدم كفاية فترة المئة يوم أكد الاستطلاع أن "٦٩٪ من المستطلعين أكدوا أن معوقات المحاصصة السياسية تجعل من مهلة المئة يوم غير كافية لإنجاز أي شيء". وانتهت في السابع من أيار الماضي مهلة المئة يوم التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي في ٢٧ شباط الماضي، للوزارات والمؤسسات الحكومية لتحسين أدائها وتطوير الخدمات في البلاد إثر التظاهرات التي اجتاحت المدن العراقية مطالبة بتوفير الخدمات ومحاربة الفساد والقضاء على البطالة. ويشهد العراق منذ ٢٥ شباط الماضي تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في المحافظات كافة حتى تحقيق الخدمات بالكامل.

وتعهد المالكي عقب تظاهرات الـ٢٥ من شباط الماضي، بتنفيذ جميع مطالب التظاهرات وأمهل الوزارات والمجالس المحافظات مئة يوم لتحسين الخدمات، فيما أكدت لجنة الخدمات البرلمانية أنه لا يمكن للمالكي إيجاد حلول جذرية لمطالب المتظاهرين. ويستخدم مسؤولون كبار في الدولة العراقية نفوذهم لإبرام صفقات مع رجال أعمال وتجار عراقيين، ولكن تلك الصفقات تتم في دول الجوار لإضفاء بعض من السرية عليها. ويقول النائب طلال الزوبعي في تصريحات له إن هناك "لقاءات سرية يجريها مسؤولون عراقيون كبار في الدولة مع تجار ورجال أعمال في دول مجاورة"، موضحا أن "معلومات مؤكدة حصل عليها تؤكد إجراء مسؤولين كبار جدا في الدولة العراقية بينهم وزراء، لقاءات سرية مع رجال أعمال وتجار عراقيين في دول مجاورة". ووصف الزوبعي، وهو نائب عن "القائمة العراقية"، هذه اللقاءات بأنها "انتقاص من هيبة الدولة والمناصب الحكومية التي يشغلها هؤلاء المسؤولون الكبار في الدولة، وهي استخفاف واستهتار بمؤسسات الدولة والجهات الرقابية"، مستدركا "كان الأجدر بهؤلاء المسؤولين الكبار اجراء اللقاء مع رجال الأعمال والتجار بصورة علنية وشفافة لإبعاد أية شبهة عن إجراء صفقات تجارية أو مصالح خاصة مع هؤلاء التجار ورجال الأعمال". وهدد الزوبعي بأنه سيقوم قريبا بالكشف عن أسماء هؤلاء المسؤولين الكبار وإجراء التحقيق معهم من اجل محاسبتهم واستجوابهم في البرلمان وسحب الثقة عنهم، لافتا إلى أن "هذه اللقاءات السرية تمهيد لإجراء صفقات تجارية مشبوهة وهي بداية قضايا الفساد الإداري والحكومي الذي ينخر جسد العراق وبنيته واقتصاده".

كتابة على الحيطان

حوار هادئ

■ عامر القيسي

لم التق بالسيد صالح المطلك نائب رئيس الوزراء منذ أن سمعت باسمه ورأيت صورته بعد سقوط الدكتاتورية، سمعت عنه الكثير ولا اعلم حقيقة ما قيل عنه كونه مديرا لأعمال ساجدة زوجة صدام، وشموله باجتثاث البعث ثم رفعه عنه وغيرها من القصص التي يتداولها الناس عنه في أحاديثهم اليومية، لكني أتابع تصريحاته من على شاشات الفضائيات مثل بقية السياسيين المتصدين للعملية السياسية، وقد حيرتني فيه تناقضاته في المواقف المتأرجحة من معارضة "الاحتلال" إلى اللقاء بالأمريكان، ومن معارضته للعملية السياسية إلى قبوله بمنصبه الحالي، مرّة احسبه منتميا لزمن ماقبل التغيير ومرّة اخرى احسبه مع التغيير بشروط، مرّة مع "المقاومة" ومرّة أخرى داعيا إلى إلقاء السلاح. وكانت مواقفه تثير دهشتي فلا هو معارض للوضع الحالي الذي وصفه في أكثر من لقاء بالطائفي والدكتاتوري وان إيران هي من ترسم له سياساته، ولا هو منخرط بالعملية السياسية وإصلاحها برغم انه نائب مرّة والآن مسؤول كبير. وبرغم التشويش الذي تحدثه مثل هذه المواقف، الا انني غالبا ما أقول إن الرجل من سياسيي المرحلة تحكمه المصالح العامة والخاصة، مثل بقية زملائه ممن تتنوع مواقفهم وتتبدل مع نوع الريح وشدتها.

آخر ما قاله المطلك في برنامج خاص لـ"الحرة عراق" عن أحداث الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١ التي غيرت تبعاتها مجرى الأحداث في الشرق الأوسط والعراق خصوصا، قال المطلك، انه ما أن شاهد ما جرى في امريكا في ذلك العام فانه توقع أن العراق سيكون هدفا للأميركان وانه سينتهي، واضاف، وفعلا انه انتهى!!

كيف يكون العراق منتهيا وهو البرلماني والمسؤول الكبير والمنخرط في العمليتين السياسية بشقيها الحكومي و"المعارض" وهل يعتقد، أن سقوط صدام هو نهاية للعراق على مقولة "اذا قال صدام قال العراق"!! هل هذا هو الكلام المنطقي لسياسي ونائب رئيس وزراء في حكومة شرعية انبثقت عن برلمان منتخب، بغض النظر عن كل المساوئ والمشاكل التي رافقت التغيير؟

ليست لدي فكرة واضحة عما يريده المطلك من الوضع الحالي، وأحيانا أتساءل، وانا الذي لم اسمعه مرّة يدين الزمن الصدامي، ان كان الرجل يحن حنينا الى زمن الدكتاتورية، او انه مستاء جدا من إفرازات التغيير وانه يتمنى لنا وله عراقا ديمقراطيا تعدديا فيدراليا. سألغي الاحتمال الأول، لكنني كنت أتمنى عليه أن يكون في موقع غير موقعه الآن في العراق "المنتهي" ليساهم في بناء عراق جديد.

هل هذا ممكن رجاء؟

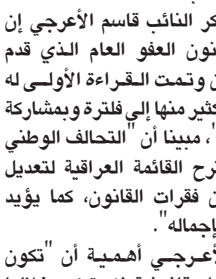

٨٠ بالمئة من المعتقلين مشمولون بالعفو العام

المنتمون إلى الجماعات المسلحة والمزوّرون والمختلسون سيفرج عنهم معاً

□ بغداد/ المدى

فيما تدعو وزارة العدل إلى عدم تطبيق قانون العفو العام، كشف ائتلاف دولة القانون عن شمول المختلسين بالقانون بعد إرجاعهم المبالغ التي اختلسوها، مقدرا نسبة المستفيدين من هذا المشروع بـ ٨٠ بالمئة من المعتقلين، إلا انه لم يستبعد خروج بعض المجرمين المتهمين بجرائم ضد الشعب العراقي.

وحذر وزير العدل حسن الشمري، أمس الاثنين، من تمرير قانون العفو العام في البرلمان بسبب وجود بعض الثغرات في مسودته، وفي حين أكد أن وزارة العدل قدمت ١١ مقترحا لمجلس النواب لتعديل القانون، أعرب عن أسفه لعدم عرضه على مجلس شورى الدولة.

وقال حسن الشمري خلال مؤتمر صحافي عقده مع مجلس شورى الدولة، إن "تمرير قانون العفو العام في مجلس النواب بصيغته الحالية ستكون له تبعات سلبية على البلاد"، مؤكدا أن "مسودة القانون فيها الكثير من الثغرات"، بحسب قوله.

وأضاف الشمري أن "وزارة العدل قدمت ١١ مقترحا إلى مجلس النواب لتعديل مسودة القانون تتضمن ملاحظات موضوعية وشكلية"، داعيا البرلمان إلى "النظر في تلك المقترحات قبل التصويت على القانون".

وأعرب الشمري عن أسفه "لعدم عرض القانون على مجلس شورى الدولة"، مؤكدا ضرورة عرض القانون على المجلس بسبب تبعاته الأمنية والاجتماعية".

يذكر أنّ مجلس النواب صوّت في العشرين من شهر آب الماضي على قانون العفو العام بشكل مبدئي بعد أن تخللت عملية التصويت مشادة كلامية بين ائتلاف دولة القانون وكتلة الأحرار. وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب.

كما يؤكد القانون انه يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه أو مدانين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي.

وفي صعيد متصل، أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون، جواد البزوني، تمرير قانون العفو العام خلال الأسابيع المقبلة، عازيا الأمر إلى "رغبة بعض الكتل السياسية لاسيما ائتلاف العراقية والتيار الصدري بضرورة تمريره".

البزوني وفي تصريح خص به "المدى" أفاد، أن ما يقارب الـ ٨٠ بالمئة من المعتقلين سيفرج عنهم وفقا للقانون، والذي سيشمل المعتقلين لأسباب طائفية وانتماءات سياسية معينة والمنتمين إلى الجماعات المسلحة الذين لم تثبت عليهم جرائم قتل بحق الشعب العراقي، فضلا عن المزورين والمختلسين للمال العام بعد إرجاعهم للأموال المختلسة.

ولم يستبعد النائب عن دولة القانون أن يستفيد من القانون المجرمون بالرغم من سعي الكتل السياسية الى عدم إدراجهم، وقال "هناك حاليا مجرمون خطرون يخرجون من خلال تهديد المشرفين على التحقيق وبالتالي من الممكن خروج بعض المجرمين الخطرين ولكن الجميع يسعى للحد من هذا الشيء". أما بخصوص المعتقلين على ذمة التحقيق أوضح البزوني، "وفقا للقانون إذا ما كانوا متهمين بقضايا إرهابية وقتل ضد العراقيين فيستمر التحقيق معهم، أما غير ذلك فيتم إطلاق سراحهم وشمولهم بالعفو". وفي صعيد متصل، انتقد التيار الصدري الجهات السياسية التي تدعو إلى عدم شمول الذين هاجموا القوات الأميركية بقانون العفو العام، إذ قال القيادي البارز في التيار النائب حاكم الزاملي إن "القانون الذي لا يحاسب الاعتداءات الأمريكية على الشعب العراقي لا يمكنه أن يحاسب العراقيين الذين قاوموا الأمريكان".

ودعا الزاملي في تصريح صحفي أمس الاثنين إلى "ضرورة الزام الحكومة بشمول من قاوم الاحتلال الأمريكي بقانون العفو، خاصة ممن لم تتلوث ايديهم بدماء العراقيين الأبرياء".

وأضاف الزاملي وهو عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية انه "لا يوجد أي قانون يحمي قوات الاحتلال ويمنع الشعب من مقاومته"، مؤكداً أن "التيار الصدري سيقف ضد اي قانون لا يعطي الحق لمقاومة الاحتلال".

وأشار القيادي الصدري إلى أن "التيار الصدري مع أي إنسان بريء يشمل بقانون العفو"، مشيرا إلى اننا لسنا مع من يستخدم المقاومة كغطاء لقتل العراقيين".

وكان عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية عمار طعمة قد أكد في وقت سابق عدم شمول المجاميع المسلحة التي هاجمت القوات الأمريكية في البلاد بقانون العفو العام".

في حين أشار النائب عن دولة القانون سامي العسكري في تصريح سابق الى أنّ "هذا القانون هو الثاني الذي يصدره مجلس النواب، لافتاً إلى أنّ المجلس كان قد أصدر قانوناً للعفو في الدورة السابقة".

بدوره ذكر النائب قاسم الأعرجي إن "مواد قانون العفو العام الذي قدم للبرلمان وتمت القراءة الأولى له يحتاج الكثير منها إلى فلترة وبمشاركة الحكومة"، مبينا أن "التحالف الوطني يؤيد مقترح القائمة العراقية لتعديل الكثير من فقرات القانون، كما يؤيد القانون بإجماله".

وأكد الأعرجي أهمية أن "تكون هناك مواد قانونية لا يتمكن خلالها الإرهابيون من الإفلات من القضاء العراقي"، مشيرا إلى أن "المادة الأولى من القانون تنص على العفو العام والشامل لجميع العراقيين رغم وجود حالات قتل وحالات تنطبق عليها المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

وأضاف الأعرجي، وهو عضو في المجلس الأعلى الإسلامي، أن "هناك حقا عاما وآخر خاصا، ولا يمكن لأحد أن يتنازل عن الحق الخاص إلا من خلال ذوي الضحية"، موضحا أنه "يحق للحكومة التنازل عن الحق العام فقط".

وبشأن موضوع الشهادات المزورة أشار الأعرجي إلى أن "هناك حالات كبيرة من تزوير الشهادات حصلت بعد العام ٢٠٠٣"، مبينا أن تحالفه "ينظر إلى حالات التزوير لعدة أشخاص، منهم من وصل إلى منصب مدير عام أو وزير أو عضو برلمان، ومنهم من زور شهادته ليكون موظفا في البلدية أو سائقا في الدوائر الحكومية من أجل لقمة العيش".

> وزارة العدل تقدم ١١ تعديلاً على المشروع وتحذر من تمريره من دون اخذ النظر بها

أعلام

معلة: نبغي الرجوع إلى التوافقات السياسية

■ حذر قيادي في المجلس الأعلى الإسلامي من "انعكاس الصراعات السياسية على الشارع العراقي".

وقال حميد معلة في تصريحات صحفية أمس الاثنين "من المحتمل أن تنعكس الخلافات والصراعات التي تشهدها الساحة السياسية وتداعياتها على المستوى الشعبي والشارع العراقي في حال استمرارها وتبادل الاتهامات التي بدأت تأخذ طابع التصعيد وخلق الأجواء المتشنجة".

وأضاف أن "هذه الاحتمالات الخطيرة تدعو القوى والإطراف السياسية كافة إلى تحمل مسؤولياتها وحل خلافتها عن طريق الحوار والرجوع للتوافقات من اجل المضي قدما بالعملية السياسية والحفاظ على امن واستقرار البلاد".

الدنبوس: المالكي ينتهج سياسة التصعيد

■ دعا عضو القائمة العراقية عدنان الدنبوس الى الابتعاد عن المشاكل فعلية التي قد تعصف بالعملية السياسية جراء انتهاج رئيس الوزراء نوري المالكي سياسة التصعيد".

وقال الدنبوس ان" المالكي بدأ ينحى في تصريحاته منحاً تصعيديا وهذا النهج لن يصب في مصلحة العملية السياسية"،مبينا انه " ليس من مصلحة احد هذا التصعيد كونه سيضاعف من حالة انعدام الثقة بين الكتل السياسية".

وأضاف "يجب العمل على تهدئة الأوضاع وتفعيل بنود اتفاقية أربيل لان الأمور إذا بقيت كما هي عليه الآن فأنها ستنعكس سلبا على العملية السياسية".

العوادي: لجنة لمعالجة ثغرات "النفط والغاز"

■ كشف عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية عواد العوادي، عن تشكيل لجنة من الخبراء والقانونيين في الطاقة، لأجل معالجة ثغرات مشروع قانون النفط والغاز المرسل من الحكومة.

وقال العوادي: سيتم تشكيل لجنة من الخبراء والقانونيين إضافة إلى لجنة استماع، لمعالجة جميع الثغرات الموجودة في مشروع قانون النفط والغاز، لأجل إقراره بأسرع وقت ممكن لتقديم خدمة للشعب العراقي ورفع الواقع الاقتصادي، موضحاً أن أعضاء اللجنة لديهم خبرة كبيرة في مجال الطاقة، لكن بعض رؤساء الكتل السياسية يضغطون على نوابهم في اللجنة بشأن التصويت على القانون أو من عدمه.